

سلوى بعلبكي

## الأثر الاقتصادي لتحويلات المغتربين اللبنانيين: تعزز الاستهلاك والاستيراد لا الاستثمار وفرص العمل

يعتمد اقتصاد لبنان بشكل كبير على تحويلات المغتربين الذين يضمنون تدفقات مستمرة ومنتظمة من التحويلات المالية إليه. وقد استندت قدرة لبنان على جذب هذا النوع من التدفقات المالية إلى 3 عوامل: الاغتراب اللبناني الكبير، الثروة النفطية في الدول العربية، وجاذبية القطاعين المصرفي والعقاري. في المقابل تم تعزيز هذه التدفقات المالية عبر: ارتفاع أسعار النفط، الاستقرار النقدي في لبنان، دولة الاقتصاد اللبناني، والقدرة على الاحتفاظ بودائع بالعملات الأجنبية وقابلية التحويل بين الليرة والعملات الأجنبية. وفي ظل غياب الارقام الرسمية عن عدد المغتربين/ المهاجرين، إلا أنه يمكن الاستدلال على حجم الاغتراب عبر مؤشر International Migrant Stock الذي يصدره البنك الدولي. فيحسب هذا المؤشر، بلغ عدد المغتربين اللبنانيين عام 2015 نحو مليونين، شكلاً نحو 34% من عدد سكان لبنان. ولحجم الاغتراب اللبناني الدور الأساسي في حجم التحويلات، إذ تشير بيانات مصرف لبنان إلى أن التحويلات المالية التي تلقاها لبنان من المغتربين خلال 16 عاماً (2002-2017) بلغت نحو 89 مليار دولار. أما بحسب بيانات البنك الدولي، فقد بلغت تلك التحويلات خلال الفترة عينها حوالي 101 مليار دولار. ويعود هذا الفارق إلى الاختلاف في تعريف التحويلات المالية (Remittances) وعلى الرغم من الاضطرابات السياسية والأمنية الداخلية والإقليمية، والصدمات الاقتصادية التي تعرضت لها بعض الدول التي يتم التحويل إليها، يلاحظ الباحث في الشؤون المصرفية والنقدية على عودة استدامة التحويلات المالية إلى لبنان، مشيراً إلى أنه حتى خلال الأزمة المالية العالمية، لم تتأثر التحويلات المالية إلى لبنان بشكل يذكر حيث تشير البيانات ربع السنوية إلى تراجع التحويلات إلى لبنان بشكل محدود ومؤقت خلال الربع الثالث من عام 2008 والربع الثاني من عام 2009 فقط. تمثل تحويلات المهاجرين أحد أهم التدفقات المالية إلى لبنان، سواء بالحجم المطلق أو النسبي. فقد حلّت ثانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بعد التصدير، فيما فاقت مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والمساعدات الإنمائية الرسمية (ODA) لكن على الرغم من استقرار مبالغ التحويلات، يفت عودة إلى تراجع نسبتها من حجم الاقتصاد، إذ بلغت 24.5% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2004، و21% عام 2006، وتراجعت تدريجياً لتبلغ 12.1% عام 2017. وللمقارنة، يشير عودة إلى ان التدفقات المالية من الصادرات شكلت 23.9% من الناتج المحلي عام 2017، والاستثمار الأجنبي المباشر 4.7%， والمساعدات الإنمائية الرسمية 2.4%. أما بالنسبة إلى مصادر تحويلات المغتربين، فهي تتوزع بشكل عاكسة انتشارهم. وتشير بيانات البنك الدولي إلى تأقيٍ لبنان عام 2017 تحويلات تحت تسمية Remittances من 96 دولة. إلا ان الجزء الأكبر من هذه التحويلات يأتي من مجموعة صغيرة من الدول. تعكس "التحويلات الإلكترونية" للاموال إلى لبنان أمرين: عدد المهاجرين وأماكن التحويل وسهولته. وأشار تقرير للبنك الدولي صدر عام 2012 انه خلال عام 2009 استحوذت دول مجلس التعاون الخليجي على 58% من مجمل التحويلات النقدية الإلكترونية إلى لبنان، فيما شكلت الدول العربية نحو 64.5% منها. كما أنه 17% من التحويلات الإلكترونية من الدول المتقدمة، في حين شكلت أفريقيا وأميركا الوسطى والجنوبية مصدرًا لـ 9.3% منها. ويعزو عودة سبب ضعف التحويلات من أميركا اللاتينية التحويلات إلى أن الأنشطة المصرفية الإلكترونية في تلك الدول لا تزال خجولة وفي حاجة إلى تطوير، كما ان حوالي نصف سكان تلك الدول لا يتعاملون مع المصارف. يضاف إلى ذلك ان النسبة الأكبر من المهاجرين اللبنانيين في أميركا الوسطى واللاتينية هم من الجيل الثاني أو الثالث وارتباطهم مع لبنان ضعيف نسبياً. أما بالنسبة إلى ضعف التحويلات النقدية الإلكترونية من الدول الأفريقية، فيعزوه عودة إلى انخفاض الانتشار والتغلغل المالي في تلك الدول والقواعد الصارمة والمعقدة حيال تحويل الأموال، بما يجعل من الصعب على المغتربين تحويل الأموال بطريقة مباشرة. لذلك يضطر الكثير من المهاجرين في أفريقيا إلى استخدام وسائل بديلة لتحويل الأموال، مثل حملها عند القووم إلى لبنان.

**ما هو الأثر الاقتصادي لتحويلات المهاجرين؟**

تلعب تحويلات المغتربين وفق ما يقول عودة، دوراً فائضاً الإهمية بالنسبة إلى الاقتصاد اللبناني. إذ يتم توجيه جزء كبير من التحويلات المالية إلى لبنان عبر النظام المالي والتي ينتهي جزء كبير منها في شكل "ودائع غير مقيمين"، والتي بلغت نحو 33.4 مليار دولار في نهاية عام 2018، أو 27.3% من مجمل ودائع الزبائن في المصارف اللبنانية. وبالتالي، فقد زادت تلك التدفقات من حجم ودائع القطاع المصرفي بشكل كبير وعززت قدرتها على تمويل القطاعين العام والخاص، وخصوصاً بالعملات الأجنبية. وساعدت تلك التدفقات في تحسين كفاءة المصارف بما يتعلق بالتحويلات والعمليات الخارجية والممارسات والقواعد التي تهدف إلى تهيئة بيئة جاذبة للتدفقات. أما على مستوى الاقتصاد الكلي، فيشير عودة إلى أن هذه التدفقات "شكلت عاملاً حاسماً في تخفيف عجز ميزان المدفوعات باستمرار ودعم الاحتياطيات الأجنبية لمصرف لبنان". مع الاشارة إلى ان استقرار السياسات النقدية والثقة باستقرار النظام المالي في قد مثلاً مهماً لجذب هذه التدفقات. ولكن في مقابل الأثر الإيجابي للتحويلات، فإنها تؤدي برأي عودة إلى زيادة الطلب الكلي والاستهلاك وكذلك الاستيراد، بما يسهم في تقلبات ضمن النشاط الاقتصادي بدلاً من تحفيز النمو الاقتصادي المستدام وتوسيع الأجل. إضافة إلى ذلك، فإن النشاطات الإنتاجية لا تقي من هذه التدفقات، حيث تشير معظم الدراسات والمسوحات أن لبنان لم يف من تلك التدفقات الكبيرة في الاستثمار وتوفير فرص عمل في المحصلة، تعتبر تحويلات المالية للمغتربين مصدرًا مهمًا للتمويل الخارجي للاقتصاد اللبناني وتساهم في تأمين الحاجات الأساسية لعدد كبير من المقيمين، مثل الطعام والتعليم والعلاج. إلا أنه برأي عودة يجب السعي الجدي لوضع سياسات واستراتيجيات وطنية لزيادة هذه التحويلات أو، والافادة منها في الاستثمار وتوفير فرص عمل للمقيمين ثانياً.